6. التغير الاجتماعي في الوطن العربي (الجزائر نموذجا)

تتعرض كل المجتمعات البشرية إلى مجموعة من التغيرات تصيب بنائها الاجتماعي، وتؤثر على الوظائف والأدوار لأنساقها الاجتماعية، ولكن ليس هناك اتفاق بين الباحثين على أن كل التغيرات تصيب المجتمعات الإنسانية بنفس الوتيرة، ونفس التأثير، بل يتوقف ذلك بحسب طبيعة المجتمع وبنائه، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهناك بعض المجتمعات هي من تصنع التغير وتتحكم فيه وتوجهه، كما هو الحال عند المجتمعات المتقدمة، وهناك مجتمعات تتعرض إلى موجات من التغير في كافة المستويات، وغالبا ما تجد نفسها عاجزة عن توفير الآليات اللازمة لمواجهة هذا التغير من أجل التقليل من الآثار السلبية التي تنتج عن عدم قدرتها على التكيف مع هذه التغيرات الجديدة، نظرا للخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية...الخ.

وهذا ما ينطبق على المجتمعات النامية التي لا تستطيع استيعاب ذلك الكم الهائل من التغيرات في كافة المجالات، وبالخصوص مع التطور التكنولوجي، وبروز وسائل الاتصال الحديثة التي اختزلت العالم بأسره، وأصبح ما يسمى بعصر العولمة والغزو الثقافي، حيث تزول فيه الفوارق الثقافية والخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، وهذا ما يخلق اختلال على مستوى نظم المجتمع الواحد، "حيث كان لسرعة معدلات التغير الاجتماعي التي خبرتها دول العالم الثالث ومنها العالم العربي فعالية فصل الحاضر عن الماضي، وجعل المستقبل بعيدا عنهما أيضا، كما عزلت الشباب عن الكبار، ومن ثم ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تزايد إحساس الشباب بالاغتراب واللامبالاة والانعزال عن العديد من المواقف التاريخية في المجتمع"[1].

---

[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص ص 121.120.

وعلى هذا المنوال فقد تعرض المجتمع الجزائري إلى مجموعة من التغيرات التي أصابته في البناء والنظم والأنساق وكذلك في أدوار ووظائف مؤسساته الاجتماعية، ونظرا للخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية للجزائر كمجتمع نامي، فقد تأثر كثيرا بالتغيرات التي أصابته، خاصة وأنه مجتمع حديث العهد بالاستقلال، فهناك تغيرات كثيرة أصابت نظمه الاجتماعية ومؤسساته الأساسية، وحدثت تغيرات كثيرة في وظائف وأدوار هذه المؤسسات، في فترة وجيزة جدا، بل وأن بعض التحولات التي حدث استطاعت شدتها أن تهز البناء الاجتماعي بأكمله، وأفرزت مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية الجديدة لم تكن معهودة من قبل، ومنها على سبيل المثال ظاهرة هروب الفتيات المراهقات من البيت، والتي سنحاول البحث عن أسبابها ومصدر نشوئها من خلال تحليل بناء المجتمع الجزائري مع الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت عليه كعوامل سلبية وربطها بانحراف الأبناء وهروب الفتيات كنتيجة لهذه التغيرات.

1.6 مراحل التغير الاجتماعي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال

سنحاول الوقوف على أهم التغيرات الهامة التي أصابت المجتمع الجزائري قبل وبعد الاستقلال، ومدى تأثيرها على البناء الاجتماعي له، خاصة فترة ما بعد الاستقلال حيث يري الدكتور علي مانع " أنه قبل معالجة أي جريمة، وخاصة جنوح الأحداث في هذا البلد يجب النظر إلى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في الجزائر قبل وبعد الاستقلال"[1].

أولا. مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1832.1954):

يقول (Grand Guillaume):" إنه لمن الصعب تحليل المجتمع الجزائري المعاصر دون التعرض أولا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال التي لعبت دورا مهما في ماضي وحاضر البلاد"[2]. باعتبارها أهم نقطة تحول هز كيان البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وذلك عشية

---

[1] علي مانع ، مرجع سابق، ص111.
[2] نفس المرجع، ص117.

الاحتلال الفرنسي للمجتمع الجزائري سنة 1832، لذلك ستكون هذه المرحلة كأول منطلق لدراسة أهم التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري منذ ذلك الوقت وإلى اليوم، مع الوقوف على أهم الآثار السلبية لهذه التغيرات، ومدى تأثر بنية المجتمع الجزائري بهذه التغيرات في شتى المجالات.

تعد هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري في تاريخه القديم والحديث والمعاصر، لما نتج عن هذا الاحتلال من نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري طيلة قرن وأكثر من ربع القرن من الزمن، حاول فيه الاستعمار بشتى السبل تحطيم كل مقومات وأسس المجتمع الجزائري، والتي تعد مصدر قوة وتماسك هذا المجتمع، وبالتالي كان المستعمر الفرنسي يرى أن سبيل إخضاع هذا المجتمع يكمن في تفريقه وتشتيته، والقضاء على دينه الإسلام باعتباره المصدر الأساسي لقوة هذا المجتمع، وذلك ما أكده "لوروا بوليو" (Paul Leroy Beaulieu) في دراساته حول مشكلات الاستعمار فقال: "كل الأمم التي أسست مستعمرات، وضعتها في أراضي خالية أو فيها قلة من السكان، فاستحوذوا على مناطق سهلة الاحتلال تحتوي على أراضي شاسعة وسهلة الاحتلال والأهالي فيها قليلون وموزعون على الأرجاء وبدائيون لا يستطيعون المقاومة، وبالعكس استولت فرنسا في سنة 1830 على أرض آهلة ومفلوحة، يحرسها أهالي كثيرون أولو عزم وثبات، وقد نزل هذا الجنس بهذه الأرض الإفريقية منذ قرون، وكانت له حضارة متقدمة، ويشكل مجتمعا سليما توفرت فيه كل عناصر الحياة والقوة، كما أن له شعور حاد بجنسيته وعاداته وأفكاره وله دين ينفره من الاختلاط بأي جنس كان، وهذا ما يزيد في التعقيد لأن دين هؤلاء الأهالي دين في أعلى الروحانيات، أو من حيث بساطته ووضوح فلسفته فهو يشكل قوة دفاعية لا تخضع لبشر[1].

ومن أجل ذلك جلب المستعمر الفرنسي معه إلى جانب الجيش العسكري، جيشا من الأنتروبولوجيين وعلماء الاجتماع في محاولة منه لدراسة مقومات البنية الاجتماعية للجزائريين

---

[1] محفوظ سماتي، مرجع سابق، ص137

في ذلك الوقت كالعقيد "كورنيل تريملي" Corneille Trumelet والذي يعد بمثابة مؤرخ السوسيولوجية الكلونيالية بالجزائر وإفريقيا عامة، وقد قام بدراسة حول مدينتي البليدة وبوفاريك من خلال الطابع العمراني للمدينتين وطبيعة سكان المنطقة والقبائل التي ينتمون إليها وهذا خدمة للمصالح الإستطانية[2]. وكذا استعماله لمخطط "سيناتوس كونسلت "(Sénatus consult) في1863، لتحطيم الإطار القبلي الذّي كان يهدد بالمقاومة وكذلك قانون فارنيي (Warnier) 1873 ، كقانون عقاري لسلب الأراضي ، فحطّمت على إثر ذلك القبيلة وعوّضت بالدوّار ، وأصبح الأفراد الذّين كانوا يعملون في أراضيهم و التّي كانت ملكا للجماعة ، يعملون لدى المستعمر مقابل تقاضي أجر[3] .

وكذلك ماسكراي (Masqueray) الذي عاش في الفترة ما بين (1883-1994) والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر، حيث قام ماسكراي بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكّانها كمنطقة ميزاب التي مكث فيها لأكثر من شهرين، باستعمال أسلوب المخادعة بلبس لباسهم وتكلم لغتهم وهذا ما سمح له بفهم طبيعة هذا المجتمع المتميز بالانغلاق، حيث قام بجمع مادة علمية هائلة عن بني ميزاب متمثلة في الكتب التاريخية والدينية والتّشريعية لميزاب، كما عمل على تأليب بني ميزاب على القبائل العربية الأخرى بحجة أن بني ميزاب هم خوارج كما قال ابن خلدون وذلك بغرض إيقاع العداوة بينهم حتى لا يتحالفوا ضد المستعمر ويسهل احتلالهم، أما الأطروحة التي قام بها تحت اسم Formation des cites فتعد من أشهر أعماله وقد بين فيها أن المجتمع البربري متكون من طبقات ترتكز أساسا على التضامن كما حللت أسباب التلاحم وقوة المقاومة للاستعمار وأنجع حل هو القاعدة التي تقول: "فرق تسد". وعلى هذا المنوال قام

---

[2] جمال معتوق، "السوسوديولوجيا الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ،العدد 1، 2007، ص 22.
[3] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 63.

الاستعمار الفرنسي بدراسات معمقة حول المجتمع الجزائري بهدف تفكيكه والسيطرة عليه ماديا وفكريا وعقائديا[1].

وعلى هذا الأساس قام المحتل الفرنسي بفرض نمط حياة جديدة، مجهولة كليا عن المجتمع الجزائري، وفرضها تمّ بالسيطرة والاستغلال، فالتأثير الثقافي لم يكن اختياريا و لا مرغوبا فيه، بل كان مرإما وباتجاه أحادي، مما أدّى إلى اختلال في توازن العلاقات الاجتماعية .فتأثر المجال الاجتماعي (الحضري و الريفي) بتهيئة اجتماعية جديدة غاب ضمنها الإطار المرجعي الثقافي حسب إستراتيجية مخطّطة ، حتى تتم السيطرة على المجتمع و تتحقق المصالح الاقتصادية .

فعرف الأهالي اقتصادا رأسماليا معتمدا على الاستغلال والاستنزاف، وتغير النظام الاجتماعي الذي كان قائما على التضامن الأسري والاجتماعي، وفرض عليهم نموذجا ثقافيا أجنبيا غربيا حتم عليهم بإدخاله قيما و معايير أخرى من ناحية اللغة، الدين، التقاليد، الأخلاق، فقد كان نمط الحياة الذي فرضه الاستعمار الفرنسي مختلف تماما عن عادات وتقاليد الشعب الجزائري، حيث كان يمثل القوة والهيمنة والسيطرة، وتميز بالروح الفردية والتقسيم الاجتماعي للعمل من أجل الاندماج في العمل لكسب العيش والاستقرار وفي هذا الصدد يقول بيير بورديو" إنّ الانقطاع مع التقاليد الناتج عن الهجرة و التعامل مع حضارة تقنية ذات غاية دنيوية، والانتقال من العشيرة ذات الارتباط المقدس إلى علاقات المصنع، والحزب، والنقابة المبنية على المصلحة المادية أو البرغماتية التي حلت محل التضامن الجماعي والتآزر والتكافل الذي تضمنه العشيرة أو القبيلة لأفرادها وكذا الاختيار السياسي، وعوامل الهجرة، والنظام الاقتصادي في المدن، أدى إلى انقسام العائلة الممتدة التي عوضت بالأسرة الصغيرة، والكثير من التأثيرات أدخلت تغييرات على القيم وهدمت الأرضية التي تنغرس بها جذور التدين التقليدي" [1].

---

[1] جمال معتوق. المرجع السابق. ص 16.

[1] Pierre Bourdieu. Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1958, p104.

لقد أثرت الثقافة الغربية ونمط الحياة الجديد الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري كثيرا على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي يتميز بخصائص اجتماعية مثل التكافل والتضامن والقبلية التي تبقي دائما على أفرادها متماسكين، وتفرض عليهم أنواعا كثيرا من الضبط الاختياري، كما ساهم النظام القبلي وقوانينه المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف بقدر كبير في الأمن والاستقرار، وحماية المجتمع الجزائري من الانحراف والتفكك والجريمة، وكانت القوبة صارمة ومنفذة في حق أي مخالف أو معتدي أو مجرم.

وكنتيجة لهذا الاحتكاك بين ثقافتين متباينتين، تولد ضغط وصراع بين قيم تقليدية مبنية على التضامن، وقيم عصرية تنبع من الاقتصاد المعتمد على الأسرة الصغيرة حسب النموذج الأوروبي، بسبب نظام الأجور الذي ضمن الاستقلالية الاقتصادية للفرد، فقيم الثقافة العصرية ترسخت لدى الأفراد عبر الأجيال، وجعلت الفرد يعيش صراعا بين التقليدي والعصري وأصبح هذا الأخير له نفس الفعالية التي يمارسها على الغربيين أي نمو الاحتياجات، لكن سرعان ما أدّت هذه الوضعية إلى ظهور وعي بعدم التساوي وبالحواجز الموجودة ما بين المجتمعين، الشيء الذّي كوّن المقاومة[2].

عاش أفراد المجتمع في تلك الفترة مسرحا من التناقضات نتيجة تحطيم البنية التقليدية بطريقة لا إرادية منهم، فلم يلبثوا يتقبلوا الاندماج ضمن بنية عصرية غربية كانت مفروضة عليهم، غيّرت نهج حياتهم بطريقة ضاغطة. فتحطيم القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لهم، والمتمثّلة في القبيلة لم يكن دون مقاومة منهم، الشيء الذّي أدّى إلى تغيرات عميقة في بناء المجتمع الجزائري.

وبالتالي أضعف هذا النظام الاجتماعي الاستعماري التضامن والترابط القبلي الذي يعتمد أساسا على وحدة الدم والأرض والعادات والتقاليد، وأدى إلى عجز أفراد الأسرة الواحدة عن

---

(2) Ibid, p.p.120-123

تقديم العون لبعضهم البعض. وهذا ما أدى إلى ظهور الأسر النووية، كما أدى هذا النظام الجديد إلى تغير في المكانة والأدوار داخل الأسرة، وظهر عمل المرأة في المدن ومنافسة الرجل في العديد من مجالات العمل التي كان يحتكرها، وأدخل نظام تعليم الأطفال ذكورا وإناثا، سواء في المدارس الفرنسية أو في المدارس الإصلاحية التّي جاءت كردّ فعل للتعليم الفرنسي، أدخل عامة تغييرا جذريا للنمط المعيشي التقليدي.

وهكذا قام الاحتلال الفرنسي في الجزائر على العنف والقتل والتشريد ونهب ممتلكات الأهالي، حيث ذكر محفوظ سماتي أن "بيليسي دي رينو" (Pellissier de Raynaud) ذكر ذلك الوضع بمرارة فقال: "لم يقع ربما أبدا احتلال حتى في القرون الهمجية في فوضى إدارية مثل ما جرى في الجزائر، حتى الحشود القادمة من الشمال والتي قضت على بقايا الإمبراطورية الرومانية كان سلوكها أكثر حكمة وأكثر تعقلا، وهكذا بقي المجتمع الجزائري يعاني من بطش الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن، واغتصبت كل ممتلكاته وأراضيه الخصبة، وطرد الأهالي إلى الجبال والأراضي القاحلة، وبسبب هذه الهجرة الجماعية تشتت المجتمع الجزائري في أرجاء الأراضي الجرداء، أو تم تجميعهم في مناطق نائية كضرب من ضروب الحصار، كما تم تفكيك القبائل إلى دواوير متناثرة (مفرد دوار) وعين على رأسها قياد[*] موالون للاستعمار[1]، وذلك للقضاء على القوة المتشكلة جراء عصبية الأفراد وهم مجتمعون، وهكذا تفككت البنيات التقليدية للمجتمع، وزالت الروابط الاجتماعية، "فالتوازن الذي كان موجودا بين مدن الساحل والمدن الداخلية، والتكامل الاقتصادي بين الجنوب والشمال والتعاون بين العالم الحضري والعالم الريفي كله تلاشى"[1].

ثانيا. مرحلة انطلاق ثورة التحرير الجزائرية الكبرى (1954- 1962):

---

[*]جمع قايد، والقايد هو رئيس القبيلة أو الدوار تابع للإدارة الفرنسية استعمله المستعمر الفرنسي في التقسيم الإداري من أجل إحكام السيطرة على التجمعات السكانية الجزائرية في ذلك الوقت.

[1] محفوظ سماتي، مرجع سابق ، ص 152.

[1] نفس المرجع السابق، ص131.

لقد شهد المجتمع الجزائري في هذه المرحلة أبشع صور الإبادة الجماعية التي شهدتها المجتمعات البشرية على مر التاريخ، حيث راح ضحية هذه المجازر أكثر من مليون ونصف مليون شهيد أي ما يعادل 8/1 من سكان الجزائر في ذلك الوقت، ناهيك عن عمليات التهجير وإقامة المحتشدات التي وصل عددها إلى أكثر من 2500 محتشد، وفاق عدد المحتشدين ثلاثة ملايين جزائري، يفتقرون إلى أدنى شروط الحياة، يعانون من ضيق المسكن والاكتظاظ وتفشي الأمراض والأوبئة وسوء المعاملة، وهذا ما كان قد أكد عليه كل من "بيير بورديو" و"عبد المالك صياد" في كتابهما الموسوم الاجتثاث "le déracinement" أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في المحتشدات، و ذلك بهدف فصل السكان عن الثوار وقطع كل مصادر التموين والمساندة لهم[2].

وبهذا النسبة الكبيرة من الأهالي المهجّرين إلى المحتشدات الرابط بينهم وبين الأرض والأجداد، فالعديد من العائلات وجدت نفسها مفصولة عن غيرها، وغُيرت ألقابها، وتفككت القبيلة والعشيرة التي طالما كانت تمثل النظام الاجتماعي الحامي لقيم وتقاليد الهوية العربية والإسلامية، وتفككت إلى أسر نثرت عبر المحتشدات، "و نجم عن ذلك تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري فمواصلة أنتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هربا من القتل والبطش والحشد في محاولة عزل الأهالي عن الثورة من قبل الاستعمار الفرنسي، وأدى ذلك إلى خلق أكواخ من الصفيح (Baraques)، حيث بلغ عددها سنة 1954 حوالي 52000 كوخ في المدن الحضرية ونمو الأحياء الهامشية[1]".

وكان هذا التفكيك للقبيلة مخططا من قبل المستعمر الذي كان يمجد النظام القائم على الخلية العائلية، حيث طالما كانت القبيلة تشكل حاجزا أمام المستعمر لما فيها قيم صلبة تلهم

---

[2] Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad. Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie. Paris , Minuit,1964, P 31.

[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 145.

الأفراد المنتمين إليها، "يشارك فيها الفرد مسؤوليات الجماعة والإنجازات والنفوذ، وبالتالي أفراحها وأتراحها، أنتصارها وفشلها، سمعتها الحسنة أو السيئة، طموحها قناعتها"[2]، وبعد تفكيكها تحولت إلى القيم الفردية القائمة على الأنانية والفردانية والعزلة والشقاوة.

وفي هذه المرحلة فقد المجتمع الجزائري الكثير من المقومات الاجتماعية التي طالما رسخت الهوية الجزائرية عبر العصور، ومع سقوط النظام القبلي أو العشيرة غزت المجتمع الجزائري قيم دخيلة مستوردة من الضفة الأخرى، عبر الاستعمار الفرنسي، فعاش المجتمع الجزائري حالة من الاغتراب وفقدان الهوية، واختلت المنظومة القيمية عنده، وهكذا عملت هذه الأوضاع التي خلفها الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري بعد الاستقلال على خلق التناقض داخل المجتمع الجزائري، الذي أضحى يفتقر إلى منظومة قيمية واضحة بعد التحولات الجذرية التي أحدثها النظام الفرنسي داخل مجتمع يختلف كليا في عاداته وتقاليده وثقافته ودينه، وترسخت التبعية للدولة المركز بعد الاستقلال.

ثالثا. التحول الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال:

استعملنا في هذه المرحلة مصطلح تحول بدل التغير، لأنه الأنسب في هذه المرحلة، وإذا كان كل تغير هو" كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة"[3] فإن ليس كل تحول هو تغير لأنه يعني الانتقال من حال إلى حال، كأن يتحول المجتمع من الاقتصاد الزراعي الرعوي إلى الاقتصاد الصناعي، ثم إلى الاقتصاد الخدماتي، ثم يتبعه بعد ذلك التغير الاجتماعي، كما يعني التحول في نمط المعيشة والتحول من الريف إلى الحضر، وهذا التحول يكون سريعا جدا وعميقا وفي وقت قصير، لذلك يحدث طفرة، وبصورة فجائية[1].

---

[2] هشام شرابي، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. مرجع سابق، ص348.
[3] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 45.
[1] محمد بومخلوف وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات. مطبعة الملكية، الجزائر، 2012، ص 141.

وهذا ما تم في الجزائر عقب الاستقلال مباشرة، حيث عرفت الجزائر تحولات كبيرة في مختلف المجالات، لأن المؤسسات والسياسات والنظم التي خلفها المستعمر بعد رحيله لم تكن مناسبة لحياة واحتياجات الجزائريين الذين انتقلوا من مرحلة الاستعمار والعبودية إلى مرحلة الاستقلال والحرية، فالتحول الأول كان التحول من الريف إلى الحضر نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة، والتي يقابلها سكنات شاغرة خلفها المستعمر في المدن، والتحول من الزراعة إلى الصناعة نتيجة السياسة التنموية التي أنتهجتها الدولة المستقلة وإنشاء هياكل قاعدية وبنى تحتية صلبة، والتحول من النظام الاقتصادي الليبرالي الاستعماري إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، ثم الاقتصاد الليبرالي.

وقد مر المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم عبر عدة مراحل يمكن تقسيمها زمنيا، حيث كانت هذه الفترات متباينة ومختلفة، ويمكن رد ذلك إلى التغيرات الاجتماعية المتسارعة والعميقة التي شهدها المجتمع الجزائري حيث تأثر البناء الاجتماعي كثيرا بهذا التغير المتسارع، وصار يفتقد إلى منظومة قيمية واضحة يمكن الاستناد إليها في التنشئة والتربية والمعاملة الأسرة، ويعتبر جيل الشباب الأكثر تأثرا بهذه الأوضاع، وهذا ما تؤكده المشكلات الاجتماعية التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع والأفراد في كل وقت، وتنقسم هذه المراحل على النحو التالي:

أولا: مرحلة البناء والتشييد (من الاستقلال إلى بداية الثمانينات) : وهي المرحلة التي قادها جيل الثورة المباركة، وقد كان الحماس كبيرا في تلك الفترة بنفس الحماس الثوري في خطاباته وشعاراته التنموية، وقد كانت التغيرات السريعة والعميقة متلاحقة عقب مرحلة الاستقلال مباشرة، فالتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال في المجال الاقتصادي والاجتماعي أثرت كثيرا على النمط المعيشي للجزائريين، وبدأت البرامج التنموية تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل يعد بالأمل الكبير خاصة عند الشباب، وكانت فرص العمل متوافرة في ظل النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي في

التوظيف، زيادة على ذلك تميز هذا الجيل من الناحية الاجتماعية بأنه لا زال وثيق الصلة بالنمط المعيشي القائم على شظف العيش والقناعة والبساطة في الحياة[1].

ثانيا: مرحلة الإحباط واليأس (الثمانينات): وتبدأ هذه المرحلة بعد حوالي 20 سنة من الاستقلال، حيث تراجعت السياسات التنموية في هده الفترة، وفشل المخططات الاقتصادية التي كانت مسطرة لخدمة الاقتصاد الوطني وظهرت التبعية الاقتصادية بشكل حاد نظرا لارتفاع فاتورة الاستيراد بشكل كبير، فبعد أن كانت الجزائر تصدر الحبوب، أصبحت تستورد ما قيمته نصف عوائد البترول على المواد الغذائية، ويرجع ذلك إلى غياب أو فشل البرامج التنموية المخصصة للقطاع الزراعي والفلاحي، مما نجم عنه هجرة الفلاحين للأراضي والتحاقهم بالمناطق الحضرية بحثا عن فرص العمل حيث تزايد عدد سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 42% سنة 1977، ليصل إلى 50% سنة 1995 وهذا ما شكل عوائق أخرى تتمثل في اكتظاظ المدن وظهور الأحياء الهامشية وأزمات السكن مع بقاء المرافق الضرورية والخدماتية على حالها [2].

كما أدى تراجع أسعار البترول الذي يشكل 98% من عائدات الجزائر إلى تقلص الواردات من المواد الأولية والتجهيزات لبعض الوحدات الصناعية، مما أدى بالكثير من المصانع والهياكل القاعدية إلى التوقف، وتسريح العمال، وبالتالي ظهر ما يسمى بالشباب "الحيطيست"، وهكذا بدأت التوترات والصراعات الاجتماعية مع الدولة آخذة في البروز تمهيدا للمرحة القادمة التي لا تنبئ بخير.

ثالثا: مرحلة العنف والانفلات الأمني (5 أكتوبر 1988 إلى سنة2000): في يوم الخامس من أكتوبر 1988 خرج الشباب الجزائري الغاضب إلى الشارع بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي بات يعيشها بسبب فشل المخططات التنموية، وانتشار البطالة و

---

[1] نفس المرجع سابق، ص156.
[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 159.

أزمة السكن، وتراجع دور المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، وبدأ الخروج إلى الشارع وغلق الطرق بالمتاريس وإحراق العجلات المطاطية شيئا مألوفا، وقد انتقلت هذه الاحتجاجات إلى خارج المدن لتشمل القرى والبلدات الصغرى، كما أصبح الاعتراض على كل المشاريع كتوزيع السكنات والمحلات التجارية وتوزيع مناصب العمل، مما أدخل البلد في صراعات بين الشعب وقوات الأمن وعمت الفوضى والشغب[1].

ومع بداية التسعينيات شهدت الجزائر انفلاتا أمنيا غير مسبوق أو ما يصطلح عليه باسم العشرية السوداء، حيث دخلت الجزائر في دوامة من العنف أو الإرهاب الذي راح ضحيته آلاف الجزائريين والجزائريات من مختلف المناطق والأعمار والانتماء والمهن والانتماءات بالإضافة إلى آلاف المهجرين خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث يتوفر الأمن[2]، ونتيجة لهذا الوضع الأمني المتردي اختلت كل المعايير الاجتماعية والثقافية والقيمية، وتدهورت مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية بشكل كبير، واهتز البناء الاجتماعي الجزائري بشدة في تلك المرحلة.

رابعا: مرحلة الهروب من الواقع الاجتماعي (من سنة 2000 إلى اليوم): في هذه المرحلة عاد الاستقرار نسبيا إلى المجتمع الجزائري وقد كانت نتائج العشرية السوداء وخيمة على مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت هذه المرحلة تغيرات عميقة على المستوى الاجتماعي والثقافي بسبب الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الهجرة إلى الخارج وبانتشار ما يسمى ب"الحرقة" التي أنتشرت كثيرا بين أوساط الشباب، والتطور الكبير الذي شهدته وسائل الاعلام والاتصال، وبات تأثر الشباب بالنمط المعيشي الغربي واضحا جدا من خلال السلوكات والتصرفات التي اعتنقوها وأصبحت تشكل جزءا من حياتهم الخاصة.

---

[1] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 157.
[2] مصطفى عشوي و آخرون، الصدمات النفسية في الجزائر. دار الأمة، الجزائر، 2012، ص113.

في هذه المرحلة أخذت الثقافات الفرعية بين الشباب في الانتشار واحتلت مواقع ومجالات كثيرة خاصة في المناطق الحضارية، مثل حراسة مواقف السيارات والبيع على الأرصفة والانتشار في الأحياء الهامشية أين يغيب الأمن و تنموا الجريمة والانحرافات بشتى أشكالها وقد ساهم في تغذيتها الفقر والبطالة والتسرب المدرسي وانتشار الجنوح والجريمة بشكل خاص.

هذه الثقافات التي تبناها شباب اليوم هي بسبب رفضهم للأوضاع الاجتماعية السائدة، و هروب منها إلى العالم الذي يريدون أن يحيوه من خلال تشكيل هذه العصابات التي تلج عالم الانحراف من بابه الواسع، في ظل تراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وتوفر الملاذ الآمن داخل المدن الكبرى وفي أحيائها الهامشية حيث تكون الأوضاع الاجتماعية متدهورة والأمن يكون غائبا، وبالتالي تمارس تلك العصابات أنشطتها الإجرامية والانحرافية بعيدا عن أعين رجال الأمن.

من خلال استعراضنا لأهم مراحل التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الجزائري، وذلك قبل وبعد الاستقلال، نلاحظ أن هذه التغيرات كانت سريعة جدا، والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال كانت عميقة، حيث كان المجتمع الجزائري في كل 10 سنوات يشهد موجة من التغيرات العميقة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، و بالأخص ذلك المتعلق بالجانب الأسري، حيث فقدت الأسرة الجزائرية العديد من خصوصياتها، وطرأ على بنائها العديد من التغيرات في الحجم، والعلاقات والمكانة والأدوار، وفي العادات والتقاليد ونمط المعيشة وفي تنشئة الأبناء، كل ذلك ساهم في بروز العديد من التغيرات في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر اجتماعية جديدة مثل الفتور في العلاقات الاجتماعية و انتشار الفردانية والمصلحة الخاصة بالإضافة إلى صراع القيم بين جيل الشباب وجيل الآباء، وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعية بما في ذلك الرسمية منها، وغير الرسمية.

2.6 مظاهر التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.

لقد شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة بعد الاستقلال مباشرة بسبب السياسات التنموية التي أقيمت تلبية للاحتياجات المتزايدة من طرف السكان وهذا عقب الاستقلال مباشرة، كما أن للفترات المتعاقبة التي تلت تلك المرحلة الأولى من الاستقلال، والتي كانت قاسية على المجتمع الجزائري في بعض الفترات التي تلت مرحلة الثمانينات، وإلى غاية سنة 2000 كما وضحنا ذلك في المبحث السابق، مما نجم عن تلك الظروف العديد من التغيرات في مجالات شتى، الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والثقافية والتي نستعرضها على النحو التالي:

أولا: في المجال الديموغرافي:

أما من الناحية الديموغرافية فقد عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا عقب الاستقلال خاصة في فترة الستينيات، وإلى غاية منتصف الثمانينات، إذ ارتفع عدد سكان الجزائر بمعدل وسطي فاق 3.34%سنويا في الزيادة الطبيعية، وهذا خلال فترة 20 سنة، أي منذ التعداد الأول الذي جرى في الجزائر المستقلة سنة 1966 والتعداد الثاني للسكان الذي جرى سنة 1987، وعلى إثر هذه الوتيرة تضاعف عدد سكان الجزائر بنسبة الضعف حيث انتقل من 11.826.000 نسمة سنة 1966 إلى 23.477.000 نسمة خلال سنة 1987، ثم في السنوات التي تلت بدأت معدلات النمو الطبيعي في الانخفاض حيث بلغت الزيادة الطبيعية بين سنتي 1986 و1990 حولي 2.62%، أما السنوات التي تلت 1990 فقد تراجعت فيها معدلات النمو الطبيعي بنسبة كبيرة إلى أن بلغت أدنى مستوى لها منذ الاستقلال، وذلك سنة 1997 بحولي 1.64% [1].

---

[1] الطاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 111.

أما بالنسبة لسنوات ما بين 2005 و2010 فقد سجلت فيها الجزائر ارتفاعات في نسب الزيادة الطبيعية حسب التقارير الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات، حيث انتقلت معدلات الزيادة الطبيعية من 1.69% سنة 2005 إلى 2.03%، والجدول التالي يوضح نسبة الزيادة الطبيعية في الجزائر بين سنتي 2005 و2010 وفق التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات:

الجدول رقم (4)

تطور عدد السكان في الجزائر بين سنتي 2005 و2010 .

السنة	عدد السكان	الزيادة الطبيعية	النمو الطبيعي	معدل الزيادة الطبيعية%
2005	32 906	703	556	1.69
2006	33 481	739	595	1.78
2007	34 096	783	634	1.86
2008	34 591	817	663	1.92
2009	35 268	849	690	1.96
2010	35 978	888	731	2.03

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، أهم المؤشرات الديموغرافية خلال الفترة 2005-2010 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النمو الديمغرافي في الجزائر يشهد ارتفاعا مستمرا، وكذلك بالنسبة لمعدل الزيادة الطبيعية، حيث انتقل معدل الزيادة الطبيعية من 1.69% وذلك سنة 2005، إلى 2.03% وهذا في سنة 2010.

ولكن إذا ما قارنا هذه الأرقام، والارقام التي سجلت عقب الاستقلال نلاحظ أن الزيادة الطبيعية قد انخفضت بنسبة كبيرة أي من 3.34% سنة 1966 إلى 2.03% سنة 2010، كما سجل أدنى مستوى له سنة 1997 بنسبة قدرت ب1.64%.

من خلال الأرقام السابقة حول النمو الديمغرافي في الجزائر الذي حصل عقب الاستقلال، نلاحظ أن للاستقرار السكاني والأمني لعب دورا مهما في ارتفاع الخصوبة في الجزائر، لذلك كان أمام الدولة الجزائرية تحديات أخرى في تلك الفترة منها وضع مخططات تنموية ومشاريع لتلبية الحاجيات المتزايدة من طرف السكان وتوفير مناصب الشغل والمرافق الضرورية لهم خاصة في مجال السكن والصحة والتعليم والشغل.

ومنذ سنة 1986 بدأ معدل الزيادة الطبيعية في الانخفاض ويقابله في ذلك تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبروز العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتعرقل العديد من المشاريع التنموية بسبب تراجع أسعار البترول، وارتفاع المديونية والتبعية للخارج، مما نجم عنه تعطل المشاريع التنموية وغلق المصانع وتسريح العمال، وانتشار البطالة وأزمات السكن.

أما بالنسبة لسنوات التسعينيات التي سجلت فيها الجزائر أخفض نسبة لمعدل الزيادة، وذلك منذ الاستقلال، ويرجع ذلك في الأساس إلى الانفلات الأمني الذي شهده المجتمع الجزائري في تلك العشرية، وغياب الاستقرار وتوقف مسار التنمية كما أدى هذا الوضع إلى ارتفاع حالات الوافيات وانخفاض نسبة المواليد وهذا ما تؤكده الأرقام، حيث انخفض معدل الزيادة الطبيعية من 2.49% سنة 1990 إلى 1.64%سنة 1997.

ومنذ سنة 2005 بدأت الجزائر تسجل ارتفاعا في نسبة الزيادة الطبيعية، حيث انتقلت هذه النسبة من 1.69سنة 2005 إلى 2.03 سنة 2010، ويعود ذلك أساسا إلى الاستقرار الأمني الذي بدأ المجتمع الجزائري يشهده منذ سنة 2000، وكذلك تحسن الأوضاع المعيشية،

وسير عجلة التنمية نحو الأمام، وأنتعاش الاقتصاد الوطني، وتراجع المديونية الخارجية، مما ساهم في انخفاض نسبة البطالة و ارتفاع نسبة الدخل.

من خلال استعراضنا لأهم المؤشرات الديموغرافية التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، وإلى غاية سنة 2010، نلاحظ أن هناك تذبذب في نسب الزيادة الطبيعية حيث كانت مرتفعة في المرحلة التي تلت الاستقلال، وبلغت أعلى مستوى لها بنسبة قدرت ب3.34% سنة 1966 ثم انخفضت إلى 1.64%، وذلك سنة 1997 ثم عادت إلى الارتفاع مجددا حيث سجلت سنة 2010 معدل زيادة طبيعية قدر ب2.03%.

ويعود سبب هذا التذبذب في النسب الديموغرافية للمجتمع الجزائري إلى الظروف والتغيرات التي كان يمر بها، حيث شهدت فترات الأنتعاش الاقتصادي والاستقرار الأمني زيادة في النمو السكاني كما هو الحال في سنوات الستينيات التي عقبت الاستقلال، وسنوات الألفية الثالثة التي شهدت استقرارا أمنيا وأنتعاشا اقتصاديا، كما شهدت فترات الأنتكاس الاقتصادي والانفلات الأمني تراجع في نسب النمو الديموغرافي، وذلك خلال سنوات الثمانينات والتسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تراجع كبير في النمو الاقتصادي وفي أسعار البترول وارتفاع المديونية، وصاحبه في ذلك زيادة في مشاكل السكن والبطالة، مما نتج عنه موجات من الغضب والعنف الاجتماعية، وفي سنوات التسعينيات تأزم الوضع أكثر، وغاب الأمن وتراجع نمو الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة، صاحبه في ذلك تراجع في نسب الزيادة الطبيعية "وفاق فيها معدل انخفاض الولادات معدل انخفاض الوفايات[1]"، وبالتالي كلما ارتفع النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الأمني كلما ازداد معدل النمو الديموغرافي، والعكس صحيح.

ثانيا: في المجال الاقتصادي:

---

[1] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص111.

ومن الناحية الاقتصادية فقد كان الاقتصاد الموروث عن الاستعمار الفرنسي لا يلبي احتياجات الشعب الجزائري لأنه كان موجها إلى السوق الأوروبية، ولم يراعي حاجيات الشعب الجزائري، وبخاصة الاقتصاد الريفي والزراعة التي كانت قائمة على زرع الكروم وبعض المحاصيل الموجهة للمستهلك الأوروبي، حيث أدت التنمية الرأسمالية أثناء الحقبة الاستعمارية إلى خلق اقتصاد ذو إنتاج خارجي وإبقاء دولة المحيط في تبعية وفقر دائم، وحتى التصنيع الذي كان يوجه إلى الأسواق المحلية والذي تشرف عليه المجموعات الفرنسية كان يتلقى قوته المحركة من الخارج، ويذكر لنا الدكتور علي بوعناقة بعض ملامح القطاع الرأسمالي في الجزائر غداة الاستقلال منها[2]:

1. نموذج الاستهلاك الذي جلبه الأوربيون من فرنسا وتقبله عدد كبير من الجزائريين وبخاصة في المدن.

2. الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدن بسبب تفاوت شروط الحياة، والتنمية الكبيرة التي تشهدها المدن على حساب الريف، وتوفر فرص العمل والمرافق الهامة في المدن وغيابها في الريف أدى إلى تبعية الريف للمدينة وهي من مخلفات النظام الاستعماري.

3. قطاع المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي، وما يسهم به في النهوض بموجات التنمية الاقتصادية وآليات خضوعه للاقتصاد العالمي، والتأثيرات الدولية.

4. من القضايا المهمة الموروثة، والتي تخلق إحدى المصاعب للدولة آجلا، هو الجهاز الإداري الضخم الذي كان يستنزف أموالا ضخمة إلى جانب مساهمته بعد العناصر البرجوازية بالوسائل التي تمكنها من القيام بدور فعال في تشويه الاقتصاد وتحريف التوجهات السياسية.

---

[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 144.

5. أدت البيروقراطية الاقتصادية والإدارية الناجمة عن الجهاز الإداري الضخم دورا كبيرا في تسرب التأثير الامبريالي بالطريقة نفسها التي تسرب بها من خلال الطبقة البرجوازية الوطنية التي تهدف إلى عرقلة السياسة والعمل على تحريفها.

لذلك كان على الدولة المستقلة حديثا أن ترسم إستراتيجية تنموية واضحة لإعادة هيكلت قطاعها الاقتصادي خدمة لاحتياجات المجتمع الجزائري، وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج طرابلس (1962) والذي أكد على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية على غرار ما حدث في العديد من البلدان[1]. وفي سنة 1964 قامت جبهة التحرير الوطني بإعداد ميثاق، والذي تم فيه تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي:

1. خلق مناصب عمل جديدة، وذلك طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

2. إقامة مركبات كفيلة بوضع قواعد التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر، إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق واسعة، ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا، وعليه فإن مثل هذا التمركز يجب أن لا يوجه في النطاق الجزائري فحسب، بل في نطاق جغرافي أوسع، حتى تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية.

وقد مرت الدولة الجزائرية المستقلة على العديد من المراحل في مسارها التنموي، وذلك بغية تحسين النمو الاقتصادي، ووضع قاعدة تحتية قوية تضمن الاستقلال الاقتصادي، وتخرج

---

[1] جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978). ترجمة الصديق سعدي، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص19.

الجزائر من التبعية والمديونية، وفيما يلي نقوم باستعراض أهم مراحل المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم:

1. مرحلة الاقتصاد الموجه أو المخطط: تلت هذه المرحلة استقلال الجزائر ورثت فيه اقتصادا كلونياليا لا يلبي احتياجات المجتمع الجزائري، لذلك كانت على الدولة المستقلة رسم سياسة إقتصادية تنموية تلبي الاحتياجات، وقد تجسد ذلك في الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني في برنامج طرابلس (1962) وميثاق الجزائر (1964) والميثاق الوطني (1976)، "وقد مثلت هذه المواثيق القاعدة التصورية والفكرية للمسار التنموي في الجزائر آنذاك، لذلك جاءت المخططات التنموية لتجسيد هذه التصورات بأسلوب عقلاني، وقد كانت إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف هامة تتمثل فيما يلي"[1]:

- التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي.
- التوصل إلى تحقيق استقلال اقتصادي.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية

ومن أجل ذلك شرعت الجزائر في عملية تأميم الهياكل القاعدية التي كانت ما تزال تحت سيطرة رجال أعمال فرنسيين، وفي سنة 1966 تم تأميم 96 مؤسسة صناعية فضلا على تأميم البنوك وشركات التأمين، وفي سنة 1968 أصبحت الدولة تسيطر على حوالي 80% من القطاع الصناعي[1].

كما قامت بوضع المخططات الاقتصادية أولها المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي كان يهدف إلى إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية واجتماعية وثقافية لتلبية حاجيات المواطنين، وضمان الرفاهية الاجتماعية لهم، وبعدها جاء المخططان الرباعيان الأول (1970-1973)

---

[1] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 181.
[1] علي مانع، مرجع سابق، ص 122.

والثاني (1974-1978) اللذان تضاعف فيهما عدد الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي، وذلك بغية بناء قاعدة صناعية متينة، يمكن من خلالها تلبية حاجيات السوق المحلية والتخلص من التبعية الاقتصادية، وتلتها بعد ذلك المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، وقد ازداد عدد الاستثمارات في هذه المرحلة بغية تلبية الحاجيات المتزايدة من طرف السكان خاصة في مجال الشغل والسكن من خلال إعادة تنظيم المدن الكبرى عن طريق تجديد الأحياء والتخلص من الأحياء القديمة، وكذلك توقيف النزوح الريفي والهجرة الداخلية من خلال خلق مدن جديدة على حدود المناطق الجبلية، وعلى الهضاب العليا للبلاد وتعمير هذه المناطق الداخلية وخلق حركة اقتصادية فيها، وكذلك توسيع المراكز العمرانية ومناطق الصحراء، وتدعيم نشاطاتها الاقتصادية والزراعية[2].

وهكذا علمت الدولة الجزائرية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق وضع تلك المخططات ورصد مبالغ مالية خيالية لها لتحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية، وهنا يكمن السؤال: هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية والمتمثلة في تطبيق النهج الاشتراكي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين؟

يرى الدكتور علي بوعناقة أن الأهداف الطموحة التي رسمت سابقا لم تتحقق واقعيا وذلك لعدة أسباب منها[1]:

- التناشز بين أهداف الخطة المعلنة ونتائجها المحصلة.
- عدم التوازن بين الأهداف والأدوات المادية في فترة الرخاء.

والدليل الآخر هو دخول الجزائر في مرحلة جديدة تتمثل في القيام بإجراءات ميدانية لإعادة تنظيم جذري للاقتصاد الوطني، وإعادة هيكلت المؤسسات الاقتصادية العمومية التي

---

[2] الطاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 188.
[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 158.

عرفت الكثير من الظواهر السلبية، تمثلت على وجه الخصوص في إهدار الوقت والجهد والتأخر في الانجاز، فضلا عن التأخر في التمويل في المواد الأولية وغيرها، كما تبين أيضا أن هناك صعوبات في التسيير، وعدم التحكم في المتابعة، ومن ثمة ظهر الخلل في سير الجهاز الاقتصادي الوطني، الأمر الذي أدى إلى إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية[2].

2. مرحلة إعادة الهيكلة: تعني عملية إعادة الهيكلة حسب السلطات الرسمية بأنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من أجل رفع وتحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات، وذلك بالتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية"[3] انطلقت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في بداية الثمانينات، وذلك بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980 الذي ينص على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل بصفة عامة، وشرع في تطبيق هذه الإصلاحات رسميا في فيفري 1980 واستمرت حتى أواخر سنة 1982، وكانت تهدف هذه المرحلة إلى ما يلي[4]:

- التخلص من المركزية التي عرقلت الكثير من نشاطات المؤسسة.
- إزالة العوائق البيروقراطية، وفتح الباب لروح المبادرة والإبداع.
- تقوية الجهاز التخطيطي للاقتصاد، وذلك عن طريق وضوح قوانين التخطيط ووضوح فكرة الوصاية على النشاطات المختلفة للمؤسسات، وخاصة على الاستثمارات الجديدة.
- الرفع من مستوى اللامركزية، والتي تحتاج إلى توزيع واضح للحقوق بين كل من: الوحدة الإنتاجية، المؤسسة والوصاية، وتسهيل عملية الاتصال داخل المؤسسة.
- التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينيات، وتحميل مسيري هذه المؤسسات النتائج التي تتحصل عليها مؤسساتهم سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

---

[2] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص188.
[3] نفس المرجع، ص188.
[4] نفس المرجع، ص 189.

وبالرغم من ذلك، فإن المؤسسات الاقتصادية الوطنية بقيت تعاني من العجز في تسيير نفسها، ولم تستطع الدولة تمويل هذه المؤسسات في ظل الإخفاق المتواصل في وجود حلول جادة للنهوض بهذه المؤسسات، لذلك عملت الجزائر على وضع إجراءات جديدة تتمثل في استقلالية المؤسسات.

3.مرحلة استقلالية المؤسسات: إن فشل الإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام، دفع بها إلى أنتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تتخبط فيها هذه المؤسسات، والاقتصاد الوطني بصفة عامة، التي لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة هيكلتها، وزيادة على ذلك ازداد الوضع سوءا بسبب انخفاض أسعار البترول وبروز ظاهرة التضخم، مما صعب على الدولة تمويل هذه المؤسسات العاجزة، لذلك قررت وضع إجراءات جديدة للخروج من المشكل الاقتصادية المتزايدة.

وتتمثل هذه الإجراءات في استقلالية المؤسسات، التي تكون فيها عملية اتخاذ القرارات والتسيير الداخلي يتم بحرية حسب الظروف والمتغيرات والذي يصب في مصلحة المؤسسة، وقد تم ذلك في أواخر سنة 1986 وبداية 1987، من خلال إصدار القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي ينص على التسيير الداخلي والتنظيم للمؤسسات، ويقوم الطابع التنظيمي على فكرتين، تتمثل الأولى في المشاركة والتكيف والتعديل حسب البيئة الخارجية، أما الثانية فتتمثل في خضوع هذه المؤسسات لقواعد العمل التجاري باعتبارها أشخاص معنوية تخضع للقانون التجاري رقم 04/88 المنشور في 12 جانفي 1988، وهذا القانون يعزز فكرة الطابع الاستقلالي، والتسيير الذاتي للمؤسسات، وقد كان الهدف من وراء ذلك يتمثل فيما يلي[1]:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 191.

- الأسباب الاقتصادية: وكانت هي الغالبة، والتي تهدف إلى حل المشكلة الفعلية، بسبب عجز ميزانية الدولة في تمويل المؤسسات، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.
- الأسباب السياسية والقانونية: تتمثل في التغيير الذي حدث في هرم السلطة، وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية، وفتح المجال لحرية التعبير، والسماح بإنشاء أحزاب معارضة.
- الأسباب الاجتماعية: اتسمت فترة 1986 وما بعدها بظهور مشاكل اجتماعية كبيرة، تتمثل في مشاكل السكن وتدهور القطاع الصحي والتعليمي، وبروز الطبقية داخل المجتمع، وانتشار الثلاثي الاجتماعي الرهيب (الفقر– البطالة – التهميش) مما دفع بالدولة إلى وضع هده السياسة الجديدة علها تخرج البلد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

4. مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة: لقد جاءت هذه المرحلة كاستجابة للأوضاع الاقتصادية العالمية والتغيرات الكبيرة التي أدخلت الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة، وبالتالي اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات بهدف تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وانطلاقا من ذلك عملت الدولة على خصخصة المؤسسات الاقتصادية، مما نجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية منها تسريح العمال وارتفاع الأسعار مما نتج عنه مشاكل اجتماعية كبيرة زادت من نسب البطالة والفقر والتهميش.

بسبب هذه الأوضاع الاجتماعية التي جاءت كانعكاس للأوضاع الاقتصادية انتشرت العديد من المشكلات المتعلقة بالإجرام والجنوح والانحراف خاصة في أوساط الشباب الذين تأثروا كثير بهذه الأوضاع الاجتماعية، وازدادت معدلات الجريمة والجنوح في أوساط الشباب والمراهقين بنسبة كبيرة، لأن المرحلة الجديدة التي أدخلت في المجال الاقتصادي تؤثر كثيرا على الواقع الاجتماعي وتزيد من نسب البطالة والتهميش إذا لم يرافقها نمو في معدلات الاستثمار الذي من شأنه أن يمتص الآثار السلبية الناجمة عن تسريح آلاف العمال وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي[1]، وهذا ما تأخر كثيرا في الحدوث، حيث بدأت الجزائر مؤخرا

---

[1] نفس المرجع السابق، ص192.

ارتفعا في معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي ساهمت في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

في سنة 1962 تم الإعلان على استقلال الجزائر، بعدما دام احتلالها من طرف الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن وربع القرن من الزمن، تغيرت في هذه الفترة الكثير من ملامح البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، بسبب السياسة المنتهجة من قبل الاستعمار، الذي عمل على استبدال حياة الجزائريين التي كانت قائمة على التضامن والتكافل والأخوة بين أعضاء القبيلة أو العشيرة، وكان يصعب على الغازي اختراق هذه القوة المستمدة من القيم الموجودة في هذا النظام الاجتماعي، لذلك عمل المستعمر الفرنسي على استبداله بالنظام الغربي الذي يقوم على الفردانية والفرقة والمصلحة الذاتية والمنفعة الشحصية، والذي تكون فيه الروابط الاجتماعية والأسرية هشة ويكون التفكك مستفحلا داخل المجتمع وبالتالي يسهل على المستعمر فرض السيطرة التحكم فيها، وإلغاء المقاومة.

ولكن هذه العملية التي أنتهجها الاستعمار في سبيل تغيير النظام الاجتماعي، وإخضاع الشعب الجزائري لم يكن سهلا، بل يمكن القول أن هذا المشروع الاستعماري الذي كلف الجزائريين ثمنا باهظا لم ينجح، وإن استطاع المستعمر تفكيك القبائل والعشائر وتشتيتهم ماديا وحشدهم في المحتشدات، إلا أنه فشل فشلا ذريعا في تفكيكهم روحانيا، فالقيم القبلية والروابط الاجتماعية المستمدة من الدين الحنيف بقيت قوة صامدة في وجه المستعمر، والدليل عليها الثورة المجيدة التي فجرها الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن، والتي تكللت أخيرا باستقلال الجزائر رغم ما قدم لها من تضحيات كبيرة يشهد التاريخ لها.

وقد أكد العديد من الباحثين السوسيولوجيين على بقاء النسق التقليدي في حياة الجزائريين إلى اليوم، بالرغم من التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الجزائري من خلال عملية التحديث في كل المجالات، حيث يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت أن "رجال الأجيال الجديدة هم أكثر انفتاحا على العصرنة من سابقيهم، لكن انفتاحهم لا يعني الدخول إليها بعد، في حين إنها تمثل لهم بحث عن طريق علاقات اجتماعية جديدة داخل النسق الاجتماعي الموجود، هذا الأخير يعد ذو ازدواجية قوية، فهو من جهة يمثل مجتمع تقليدي قابل لفكرة العصرنة، و من جهة أخرى يمثل مجتمع في البحث عن الانفتاح، وهذا الأخير يعتبر مجتمع الشباب"[1].

ولاحظ بوتفنوشات العديد من المظاهر المختلفة، والتي تعبر عن تمسك المجتمع الجزائري بالنظام التقليدي في خضم التغير الحاصل، ويقول "إن ما يسمى بالتقاليد اليوم يعتبر واقعا حيا، فربع السكان يعيشون وفق القطاع التقليدي، والربع الذي انتقل إلى القطاع العصري الحضري، لا يزال متأثرا بوضوح في سلوكه ومواقفه بالنسق القيمي التقليدي"[2]، "ونستطيع اكتشاف ذلك من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأسر والأفراد، كأشكال التعاون الاجتماعي في إعداد حفلات الزواج، وفي علاقات القرابة، وكذلك احترام الأب"[3].

ويدعم الدكتور مظهر سليمان من جهته فكرة استمرار النظام التقليدي وتركزه خاصة في الأسرة والتي تتمثل فيما يلي:

- التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة مرتبطة بالنظام التقليدي، أكثر مما هي مرتبطة بالمجتمع الجديد الذي ينتظر تكوينه.
- أعيدت هيكلة النظام التقليدي بانتقال تأثير الأدوار من الذكور إلى الإناث، ومن جهة أخرى أصبح هذا النظام غير شرعي ويعمل في الخفاء، لذلك أصبح لا يمكن مراقبته ولا التحكم فيه، ولا في الذين يعملون به، فأصبح هذا النظام مختفيا في البنية الأسرية ليسيرها، إذ كل

---

(1) Mostefa Boutefnouchet. **La société Algérienne en transition.** Alger, O.P.U, 2004 ,p30.
(2) Mostefa Boutefnouchet. Système social et changement social en Algérie. Alger, O.P.U, sans date, pp 190-191.
(3) ibid, p21.

مرحلة ولحظة مهمّة في حياة الفرد تؤخذ على عاتق الأسرة، فكل شيء يعتبر قضية الجماعة الأسرية، و الفرد لا يستطيع أن يقرر ولا أن يختار ولا أن يواجه ما يهمه في مستقبله دون التدخل المكثف لأقربائه .

- يستمر اعتبار الزواج هدف الحياة، ولا توجد أية مكانة مقبولة للأعزب ولا للمرأة العاقر ولا للطفل غير الشرعي .

إن النسق القيمي التقليدي ما يزال موجودا داخل المجتمع، رغم التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري، وهو يعيش جنبا إلى جنب مع النسق القيمي العصري، وغالبا ما يتجلى النسق التقليدي عند الآباء، بينما يفضل الأبناء النسق العصري والمرتبط بالثقافات الغربية، وهذا ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى صراع أسري واجتماعي بين جيل الأبناء وجيل الآباء.

رابعا: في المجال الثقافي:

يرى الدكتور حليم بركات أن الثقافة تتغير بإرادة الجماعة أو ضد إرادتها، بوعي منها أو بدون وعي، إما بسبب اكتشاف موارد جديدة مثل النفط، أو اختراع وسائل وتقنيات جديدة مثل الهاتف النقال، الأنترنت، أو الاحتكاك بالثقافات الأخرى (الشرق والغرب) إما بسبب التحديات التاريخية (الاستعمار، الصهيونية)[1]، أو حتى ظهور أنظمة عالمية جديدة مثل الرأسمالية، اللبرالية، العولمة. فقد شهد المجتمع الجزائري تغيرا ثقافيا كبيرا أفرزته العديد من العوامل كالتغير في نمط الحياة، والتطور التكنولوجي الكبير، وانفتاح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي، والغزو الثقافي الكبير الموجه لضرب الأنظمة القيمية للمجتمعات العربية والإسلامية المحافظة، وهذا ما خلق العديد من التناقضات لدى المجتمع الجزائري بين التقاليد والعصرنة.

---

[1] حليم، بركات. مرجع سابق، ص323.

إن التعايش الثقافي بين التقليدي والعصري، هو ما نعتبره ظاهرة ثقافية معقدة في المجتمعات النامية، وبمقدورها تشكيل اضطرابات في تكوين النظام القيمي سواء في اتخاذ المواقف أو في السلوك، فالتقاليد من جهتها "تحمل قيما تعبر على نمط معيشي ماضي، لكن ذلك النمط ينطبق أيضا على الحاضر، وتمسك المجتمع بالماضي خاصة في الأزمات وفي الأوقات الصعبة يمثل دائما ضمان وأمن نفسي[1].

يرى **بوحديبة** بأن تواجد عدة ثقافات في مجتمع واحد أو لدى الفرد لا يكون ذو منفعة مثلما نعتقد، بما أنها تعطي للفرد إمكانية الاختيار بين عدة قيم وعدة حلول وعدة مقاييس، بل إنها بذلك بمثابة باب مفتوح على الشك والقلق، وبهذا يعيدنا **بوحديبة** إلى الإفتراض الذي تعرض إليه "**بلاندي" Balandier** والخاص بالوضعية المرضية التي قد ينتجها التواجد الثنائي لثقافتين متناقضتين.

وعلى المستوى الثقافي حسب هذا التغير الاجتماعي السريع، كان لوسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون وجهاز الراديو والجرائد أهم دور في التنشئة الاجتماعية على نحو العصرنة. ولقد اعتمد على تلك الوسائل كثيرا لإحداث التغيير الثقافي الذي تبرز أهميته في عملية التنمية بمعناها الواسع، والذي يضم إلى جانب المفهوم الاقتصادي، الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية المعتبرة لقوى التغيير، إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافي إلى الأدوار والوظائف واتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية، استطاع أن يكون أداة فعالة للتطور والتقدم.

إن عصرنا الحالي يتميز بأنه عصر تكنولوجيا المعلومات، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى التطور الهائل و الذي لا نظير له في مجال وسائل الإعلام و تقنيات الاتصال، والمجتمع الجزائري بإعتباره جزء من هذه القرية العولمية فقد تأثر قديما و حديثا من هذا المد الثقافي

---

(1) Ablwaheb Bouhdiba, **culture et société.** Publication de l'université de Tunis , Tunis, 1978, p.210

الغربي، سواء عن طريق الاحتكاك الفعلي و الممتد عبر الزمن من خلال الاستعمار الفرنسي لمدة تتجاوز 130 سنة، أو عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة و التي روجت لثقافة جديدة وافدة. حيث كان للغزو الثقافي الموجه من طرف الدول الغربية لضرب الأنظمة القيمية للمجتمعات المحافظة آثار سلبية كثيرة خاصة في أوساط الشباب "وخاصة بالنسبة للشابات المأخوهذات بنماذج الممنوعات المقدمة من وسائل الإعلام الخارجية ومواجهين بذلك الممنوعات الأبوية والاجتماعية، هذه المواجهة بين النماذج الثقافية تتسبب في نزاعات عائلية و قد تؤدي بالفتاة إلى قطع الصلة مع العائلة خاصة عندما لا تستطيع هذه الأخيرة الاستجابة للحاجات الأساسية، وبالتالي تتعرض للسقوط في وضعيات خطر أخلاقي و استغلال جنسي إن العدد المتزايد للأمهات العازبات، واللواتي يتخلين عن أطفالهن غالبا بطريقة إجرامية يشهد على هذا الاتجاه"[1].

3.6 مشكلات التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.

من الخطأ الجسيم أن يعتقد البعض أن الجرائم التي ارتكبها المستعمر في حق الشعب الجزائري قد انتهت بعد إعلان الاستقلال للجزائر، فالآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي وراءه لا تزال موجودة حتى اليوم، وفرنسا هي من تعمل على تكريسها على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وصارت الجزائر تابعة لهذه الدولة المركز.

فآثار جرائم فرنسا لا تزال موجودة في عقول الشعب الجزائري من الذين عايشوا تلك المرحلة، وحتى في عقول من لم يعايش تلك المرحلة، من بدع وخرافات وثقافات خاطئة غيرت المنظومة القيمية لهذا المجتمع، حيث ورث المجتمع الجزائري عن المستعمر الفرنسي بعد رحيله، شعبا أميا لا يكتب ولا يقرأ، مشبعا بالأفكار الهدامة التي صارت جزءا من ثقافته ومن قيمه ومن سلوكاته تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل، فشباب اليوم وإن لم يعايشوا مرحلة الاستعمار الفرنسي، إلا أنهم يعيشون مخلفاته من خلال نقل هذه الثقافة التربوية الهدامة إلى

---

[1] إبراهيم بوالفلل، "ظاهرة الأنتحار في المجتمع الجزائري" ، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر. 2010 ، ص 154.

عقول الأبناء من بدع وخرافات، وأفكار تعمل على تثبيط روح الإبداع والابتكار والتفكير السليم، وتزعزع الثقة بالنفس، والتخويف الشديد من اللاموجود، إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد وحتى الأسر والمبنية على أساس هرمي ذكوري تقوم على التسلط والاحتقار، وتعنيف المرأة والصغير، كلها تشكلت بفعل الاستعمار الفرنسي، وما خلفه من نماذج سلوكية قيمية أثرت كثيرا على النسق الاجتماعي في الجزائر بشكل عام، ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري اليوم، والتي لها علاقة وثيقة بالاستعمار الفرنسي نذكر:

أولا: التحضر الزائد: يدل مفهوم التحضر الزائد على وجود مشكلة حضرية في بلد ما، وقد شغلت هذه المشكلة اهتمام الدول النامية على الخصوص، حيث تأثرت هذه الدول بمشكلة التحضر الزائد بعد إعلان استقلالها، ويعود السبب في ذلك إلى الهجرة الجماعية للأرياف نحو المدن بعد توفر بيوت وأحياء شاغرة خلفها المستعمر وراءه، إضافة إلى توفر مناصب الشغل بسبب سياسات التصنيع وإنشاء البنى التحتية على حساب المشاريع الفلاحية والزراعية، وكذا الزيادة الطبيعية العالية التي تشهدها الدول النامية على السواء، وفي خضم كل ذلك تفتقر هذه البلدان النامية إلى سياسة تنموية تواكب حالة التحضر السريعة، عكس الدول المتقدمة التي كانت فيها درجة التحضر بطيئة تواكبها سياسة تنموية شاملة، "حيث استغرقت عملية التحضر في البلدان المتقدمة حوالي 150 سنة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، أما بالنسبة إلى الجزائر كبلد نام، فإنه لم تأخذ عملية التحضر فيه سوى مدة تتراوح بين 30 و40 سنة لتصل إلى مستوى يبلغ حوالي 54% هم من سكان الحضر حاليا"[1].

ويعرف جيرالد بيرز (Gerald Perez) التحضر الزائد بأنه: "الحالة التي يعيش فيها في أماكن حضرية نسب من سكان بلد ما تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك

---

[1] طاهر محمد بوشلوش، مرجع سابق ، ص 121

الأماكن"[2]، ويتداخل مفهوم التحضر الزائد مع مفاهيم أخرى تشير إلى نفس الدلالة كمفهوم التضخم الحضري أو التحضر المفرط أو التحضر المرضي، وكل هذه المفاهيم تشير إلى وجود مشكلة حضرية في البلدان النامية، غير أننا استخدمنا مفهوم التحضر الزائد لارتباطه الكبير بالدراسات المهتمة بالتنمية الحضرية. أما التحضر الحدي فهو مصطلح مرتبط بالتحضر الزائد في الدول النامية، أو قد يكون أحد النتائج المترتبة عنه، حيث لا يتوافر فيه للمواطن العادي سوى الضروريات "عيش الكفاف"، وفي بعض الأحيان حتى تلك الضروريات اللازمة للحياة في البيئة الحضرية. وهذا ما أكده جيرالد بيرز (Gerald Perez) حيث يرى أن المدن في البلدان النامية قد تخصصت في جذب السكان فقط، بحيث تحدث الهجرات إليها بمجموع يفوق عادة طاقة المدينة فقط على تشغيلهم، وإسكانهم وإطعامهم وخدمتهم ورعايتهم وتعليمهم[3]، وبدأت تظهر مشكلة التحضر الزائد في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

تركيب السكان الريفي والحضري في الجزائر بعد الاستقلال

السنة	عدد السكان	الريف		الحضر	
	الإجمالي	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة
1966	12.296.343	8.321.218	%68	3.975.125	%32
1977	16.810.876	9.740.141	%58	7.170.735	%42
1987	23.038.942	11.594.693	%50	11.444.249	%50
2000	35.000.000	12.250.000	%35	22.750.000	%65

[2] علي أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 18.
[3] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 43.

Source : M.A.R.A, Réflexions sur les perspectives de l'agriculture en l'an 2000, 1983, p32.

تعد مشكلة التحضر الزائد من أهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وحتى اليوم، ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. الاستعمار الفرنسي للجزائر: إن السياسة الاستعمارية التي أنتهجتها فرنسا في الجزائر من الاستعمار الفرنسي سنة 1830، بطرد الأهالي من قراهم و أراضيهم، إلى الجبال والمناطق القاحلة والنائية، وذلك بغرض اغتصاب الأراضي الخصبة ومنحها للمعمرين، وكذلك تحطيم النظام القبلي في الجزائر الذي كان يقوم على وحدة الدين والأرض والدم، وهكذا عمل الاستعمار الفرنسي طيلة قرن وربع القرن من الزمن على خلق هذا التناقض بين الأهالي المطرودين والمشتتين على الجبال، والصحاري والأراضي القاحلة، وصارو يعانون من الجوع والبطش والاضطهاد، وفي المقابل قام المستعمر بخلق مناطق حضارية كولونيالية راقية جدا، الهدف منها هو استقطاب المعمرين من كل الدول الأوروبية، ومنحهم امتيازات كبيرة كالأراضي الخصبة والأموال لتشجيع الهجرة، وهذا ما تم بالفعل حيث هاجر مئات الآلاف من المعمرين الأوروبيين إلى الجزائر مما ساهم في زيادة نمو المدن الكولونيالية.

وبعد تفجير الثورة التحريرية الكبرى شهد سكان الريف أبشع صور الاضطهاد بسبب سياسة الأرض المحروقة المنتهجة من قبل الاستعمار الفرنسي لدعمهم للثوار، فهاجر الآلاف من الأرياف نحو المدن هربا من الاضطهاد والقتل والتعذيب ووضعوا في محتشدات عشوائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، وذلك في محاولة من فرنسا لعزل الثوار عن الشعب الجزائري، "وقد قدر عدد المهجرين الريفيين نحو المحتشدات خلال

الحرب بحوالي مليون فلاح، كما قد قدر بورديو Bourdieu سنة 1962، بأن ثلث الشعب الجزائري هجر من مكان إلى آخر خلال الحرب"[1].

وبعد إعلان استقلال الجزائر سنة 1962، عاد الملايين من المعمرين الأوروبيين إلى أوطانهم تاركين ورائهم بيوت وأحياء ومدن شاغرة، استقطبت الجزائريين المشردين والذين هجروا من أراضيهم إلى القفار، ووضعوا في محتشدات لا تتوفر على أدنى شروط الحياة، فدخلوا هذه السكنات الكولونيالية بدون تنظيم أو مراقبة من السلطات التي كانت غائبة بالنظر إلى حداثة العهد بالاستقلال، وازداد تدفق العائلات الجزائرية من الأكواخ والقرى الجبلية والمحتشدات إلى المدن الكولونيالية الراقية، التي لم تستطع استيعاب الهجرة المتزايدة للعائلات المحرومة، "حيث تميزت فترة الاستقلال التي تمتد ما بين 1962-1966 بنزوح ريفي كبير نظرا إلى ارتحال الأوروبيين الجماعي"[2] وصار المسكن الواحد يحتوي على ثلاثة أو أربع أسر، كما بدأت تظهر الأحياء العشوائية على حواف المدن، وهذا ما زاد من تعقيد المشكلة، إذ أصبحت الدولة أمام اختيار صعب، إما القضاء على هذه الأحياء التي تسمى بالهامشية لعدم مشاركتها في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وهو أمر يتطلب تخصيص اعتمادات مالية كبيرة، لم تكن بإمكان الدولة المستقلة حديثا تحقيقها، وبالتالي تركتها تنموا وتتوسع، مع إدخال بعض اللمسات الخفيفة عليها كالكهرباء والماء، وإثبات ملكية الحيز المكاني، التي لم تساهم في حل مشكلة الأحياء الهامشية[3].

2. عدم الموازنة في التنمية بين المدينة والريف: منذ الإستقلال عملت الدولة الجزائرية الفتية على توفير الاحتياجات الضرورية في المدن التي تشهد كثافة سكانية كبيرة، مثل الماء والكهرباء والغاز وتعبيد الطرق، حيث كانت هذه الأمور تمثل تحديا للدولة، ولكن هذه المخططات لم تشمل المناطق الريفية لأسباب عديدة منها الأولوية للمناطق ذات الكثافة المرتفعة، أما المناطق

---

[1] علي مانع، مرجع سابق، ص118.
[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص41.
[3] نفس المرجع السابق، ص41.

الريفية المتناثرة فلم تشملها المخططات التنموية، وهذا ما أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الإغراءات والحياة الكريمة التي كانت تتوفر عليها المدن وتفتقر إليها الأرياف.

بالإضافة إلى ذلك فقد استحدثت الدولة مناطق صناعية ضخمة بجانب المدن، ساهمت بقد كبير في توفير فرص العمل، واهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والتشغيل وبناء البنى التحتية، والمنشئات الصناعية الضخمة على حواف المدن، ووضع استراتيجيات تنموية للمدن مع إهمال القرى الريفية وعدم تطوير القطاع الزراعي، جعل العديد من الفلاحين يهاجرون نحو المدن بحثا عن حياة أفضل من تلك التي يعيشونها في الريف، حيث تغيب فيها أدنى شروط الحياة التي توفرها المدينة لسكانها، وهذا ما زاد من تدفق سكان الريف نحو المدن، الذين تركوا أراضيهم ومهنة الفلاحة التي كانت مهنة متعبة لأنها كانت تتم بطرق بدائية بالنظر إلى قلة الإمكانيات والآلات الفلاحية، وكذلك قلة الدخل بالمقارنة مع العمل في المصانع والشركات، وهذا عامل آخر ساهم في الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث قدر عدد المهاجرين الذين نزحوا من الريف نحو المدينة بين 1966 و1977 حوالي 1600.000 مهاجر[1].

وتشير الدراسات إلى أن هذا التناقض الموجود بين الريف والمدينة في التنمية أو ما يسمى بالهيمنة الحضارية غير موجود في الدول المتقدمة، والفوارق بين المدينة والريف تكاد لا تظهر، لأن التنمية فيها شملت المناطق الريفية بنفس الوتيرة التي شملت بها المدن الحضارية، وأن هذا المشكل يخص فقط الدول النامية التي اهتمت بتنمية المدن الحضارية على حساب المناطق الريفية، وهذا ما ساهم في الهجرة الريفية نحو المدن[2]. هذه الوضعية المتناقضة بين الريف والمدينة عمقت الفارق بينهما، وزادت من مشكلة التحضر الزائد بسبب الهجرة المتزايدة من الريف نحو المدينة، وبالتالي ينتج عن ذلك

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر. مطبعة الحزب، الجزائر ، بدون تاريخ، ص08.
[2] علي أحمد حمدي، مرجع سابق، ص20.

مشاكل اجتماعية كثيرة، بسبب نقص التخطيط وقلة التنمية وعدم قدرة الدولة على التحكم في هذا النمو الحضري المتواصل.

3. الانفلات الأمني: ساهمت هذه المرحلة التي مر بها المجتمع الجزائري إبان التسعينيات في هجرة سكان الأرياف نحو المدن، بسبب تدهور الوضع الأمني، ففر سكان الأرياف خاصة في شمال البلاد نحو المدن خوفا على حياتهم، دون أن توفر لهم الدولة سكنات أو أماكن مهيئة لهؤلاء المهاجرين مما زاد من مشكلة التحضر الزائد ونمت الأحياء الهامشية بشكل كبير مما خلق العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر كالعنف والجريمة والجنوح نظرا لاختلاف الثقافات، وتراجع سلطات الضبط الاجتماعي التي تمارسها السلطات الرسمية عن طريق تطبيق القوانين، وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في ضبط سلوك الشباب كالأسرة، المدرسة، المسجد.

ثانيا: التفكك الاجتماعي: تعد مشكلة التفكك الاجتماعي من أهم المشكلات التي واجهت المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، وذلك نظرا لسياسة التفكيك التي أنتهجها المستعمر الفرنسي منذ دخوله عام 1832 وإلى غاية الاستقلال، وكان الهدف من تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هو التمكن من فرض السيطرة على الأفراد و تفكيك القبائل والعشائر التي كانت تمثل مصدر قوة الشعب الجزائري بالإضافة إلى الدين الإسلامي الذي كان يدعو إلى التعاون والجهاد ضد الغزاة.

لذلك قام الاستعمار الفرنسي بوضع مخطط "سيناتوس كونسلت "(Sénatus consult) في1863، لتحطيم الإطار القبلي الذّي كان يهدد بالمقاومة، بالإضافة إلى قانون فارنيي (Warnier) 1873 ، كقانون عقاري لسلب الأراضي ، فحطّمت على إثر ذلك القبيلة وعوّضت

بالدوّار ، وأصبح الأفراد الذّين كانوا يعملون في أراضيهم و التّي كانت ملكا للجماعة ، يعملون لدى المستعمر مقابل تقاضي أجر زهيد[1] .

وكان هذا التفكيك للقبيلة مخططا من قبل المستعمر الذي كان يمجد النظام القائم على الخلية العائلية، حيث طالما كانت القبيلة تشكل حاجزا أمام المستعمر لما فيها قيم صلبة تلهم الأفراد المنتمين إليها، "يشارك فيها الفرد مسؤوليات الجماعة والإنجازات والنفوذ، وبالتالي أفراحها وأتراحها، أنتصارها وفشلها، سمعتها الحسنة أو السيئة، طموحها قناعتها"[1]، وبعد تفكيكها تحولت إلى القيم الفردية القائمة على الأنانية والفردانية والعزلة والشقاوة، ففقدت النسبة الكبيرة من الأهالي المهجّرين إلى المحتشدات الرابط بينهم وبين الأرض والأجداد، ووجدت العائلات نفسها مفصولة عن غيرها، وغُيرت ألقابها، وتفككت القبيلة والعشيرة التي طالما كانت تمثل النظام الاجتماعي الحامي لقيم وتقاليد الهوية العربية والإسلامية، وتفككت إلى أسر نثرت عبر المحتشدات، "و نجم عن ذلك تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري فمواصلة أنتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هربا من القتل والبطش والحشد في محاولة عزل الأهالي عن الثورة من قبل الاستعمار الفرنسي، وأدى ذلك إلى خلق أكواخ من الصفيح و الأحياء الهامشية (Baraques)، حيث بلغ عددها سنة 1954 حوالي 52000 كوخ في المدن الحضرية"[2].

ويعد تفكك البنية العائلية التقليدية الجزائرية من أهم المشكلات التي طرأت على المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، حيث أن أغلب الشهداء كان لهم عائلات، وبالتالي حرم حوالي 300.000 من الأطفال أو الشباب من مراقبة ودعم آبائهم، زيادة على ذلك فإن غياب الأب كرئيس تقليدي للعائلة الموسعة، سبب مشاكل حادة أثرت على استقرار هذه المؤسسة[3]. و

---

[1] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 63.
[1] هشام شرابي، مرجع سابق، ص348.
[2] علي بوعناقة، مرجع سابق ، ص 145.
[3] علي مانع، مرجع سابق، ص 117.

بالتالي فقد المجتمع الجزائري الكثير من المقومات الاجتماعية التي طالما رسخت الهوية الجزائرية عبر العصور، ومع سقوط النظام القبلي أو العشيرة غزت المجتمع الجزائري قيم دخيلة مستوردة من الضفة الأخرى، عبر الاستعمار الفرنسي، فعاش المجتمع الجزائري حالة من الاغتراب وفقدان الهوية، واختلت المنظومة القيمية عنده.

ثالثا: اختلال المنظومة القيمية: لقد نتج عن استعمار فرنسا للجزائر صدام بين ثقافتين مختلفتين جذريا، فالثقافة العربية الإسلامية التي كانت مغروسة في المجتمع الجزائري، يستمد منها قيمه وعاداته وتقاليده، فالعديد من الممارسات الاجتماعية كانت تبين ذلك الارتباط الوثيق بين الدين الإسلامي والحياة الاجتماعية التي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد و يعيشون متحدين داخل القبائل أو العشائر، وبالتالي كان نمط الحياة في المجمع الجزائري مشترك في الأعمال والعادات والأفراح والأتراح، تجمعهم روابط كثيرة مثل رابطة الدم والأرض والدين ... وبتالي كان الأفراد في المجتمع الجزائري القبلي يعيشون وكأنهم رجل واحد، وبالتالي كانت القيم الجماعية هي السائدة في المجتمع الجزائري التقليدي.

ولما جاء الاستعمار الفرنسي وقام بفرض ثقافته الغربية عن طريق القوة، والتي كانت تتميز بالفردانية أي أن كل فرد يعيش لنفسه ومن أجل نفسه ضاربا بكل القيم الجماعية عرض الحائط، بالتالي أصبح المجتمع الجزائري يعيش تلك الثنائية في قيمه وفي ثقافته، وبقي الحال هكذا طيلة قرن وربع القرن من الزمن عمل فيها المستعمر الفرنسي على مسح الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري باعتبارها الخطر الوحيد الذي كان يهدد الكيان الفرنسي في الجزائر، وبالنظر إلى السياسة الاستعمارية الخطيرة التي كانت تمارس على الشعب الجزائري التي بدأت بتفكيك البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وأنتهت بحشد الآلاف من أبناء الشعب في المحتشدات، وما صحبها من تجهيل وتشريد وتأليب بين الأفراد، فقد المجتمع الجزائري الكثير من خصوصياته الثقافية والقيمية، والتي زالت مع زوال النظام الاجتماعي الذي كان سائدا أناذاك وهو النظام القبلي أو العشائري.

وقد تجلى هذا الاختلال القيم في المجتمع الجزائري بوضوح عقب الاستقلال، حيث بدا الانقسام واضحا في المجتمع الجزائري، بين قسم لا يزال يحافظ على قيمه الأصيلة رغم ويلات الاستعمار، وقسم آخر تخلى عن الكثير من تقاليده وقيمه الأصيلة وتبنى الثقافة الاستعمارية الغربية وتجلى ذلك في عاداته وسلوكياته وفي لغته. وفي ظل هذه الثنائية القيمية بات المجتمع الجزائري يفتقر إلى منظومة قيمية واضحة في مرحلة الاستقلال، خاصة مع سياسة التغيير التي مست كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث كان التغير سريعا وعميقا مما نتج عنه قيم أخرى جديدة لم تكن معهودة عند المجتمع الجزائري من قبل.

ومن الطبيعي أن تحولات جذرية مثل تلك التي عرفها المجتمع، أنتجت عدم استقرار للقيم و المعايير. ونتيجة لذلك تغيرت الحياة الأسرية، وهذا بعدما كانت أسرة أبوية ذات نظام تقليدي، أين كان"النسق القيمي صورة أو بنية فوقية للبناء الاجتماعي القبلي، الذي كان دائما يحافظ على وحدة الجماعة"[1] ويعد أساس البنية الاجتماعية، أصبحت أسرة ذات تشكيلة نصف تقليدية و نصف عصرية طبقا للثقافة الثنائية للمجتمع ، ذات أدوار ووظائف تتأرجح ما بين الميل إلى القيم التقليدية والميل لقيم عصرية ولم تعرف بعد استقرارا، فهي مرحلة انتقال تجمع بين "غياب التقليدية الأصيلة و بالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقيقية"[2]. فأعيد تكوينها على شكل عدة خلايا نووية مكونة لوحدة سكنية واستهلاكية ،أو بشكل مجموعة من الأسر النووية لها مساكن مستقلة ، لكنها مجتمعة حول الأبوين ما داما على قيد الحياة.[3]

رابعا: ارتفاع معدلات العنف والجنوح والجريمة: لقد أكدت العديد من الدراسات في أوروبا وخاصة بريطانيا على العلاقة بين الحروب وارتفاع معدلات الجنوح والجريمة، حيث اعتبرت

---

[1] Mahfoud Bennoun, Esquisse d'une anthropologie politique, Marinoor, Alger,1998, p 143.

[2] هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1992 .

[3] –Lahouari Addi, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans la famille contemporaine,La découverte .Paris .1999.p 41.

الحرب العالمية الثانية العامل الرئيسي في ارتفاع معدلات الجنوح والجريمة في البلدان الأوربية، "وهذا ما أكده (كريستينسن) حين فسر ارتفاع الجريمة والجنوح في بعض البلدان بآثار ما بعد الحرب، حيث كان الأحداث الجانحون والشباب المجرمون اليوم هم الأطفال الذين ترعرعوا خلال الحرب في ظروف انحلال اجتماعي كبير هدمت الحياة العائلية وبالتالي نشأ كثير من الأطفال بلا تربية أو مراقبة، زيادة على ذلك، فإن كثير من آباء هؤلاء الأطفال كانوا هم أنفسهم ضحية الانحلال والتفكك الناتج عن الحرب العالمية الأولى، وعانوا من التربية السيئة[4].

وقد كان الوضع مشابها في الجزائر التي خرجت حديثا من حرب تعد من أعنف الحروب في التاريخ المعاصر، بالنظر إلى النتائج الوخيمة بسبب حرب دامت أكثر من قرن وربع القرن من الزمن تعاقب فيها أجيال بعد أجيال شهدوا فيها كل أنواع السياسات الممنهجة لتفكيك المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال كان هناك حوالي 300.000 طفل بدون أب أو أم، ناهيك المعاناة التي نتجت عن التجهيل والأمية وسوء الرعاية الاجتماعية والتنشئة غير السوية، وبالرغم من قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب، إلا أن ريدوح وزملاءه قاموا بدراسة تحت عنوان (Approche Épidémiologique Psychiatrique de criminalité) وذلك بين سنتي (1963 و1968) توصلوا من خلالها إلى أن " الأطفال الذين ينتمون إلى أمهات سيئات التغذية أو معطوبات حرب يمثلون قسما كبيرا من الجانحين اليوم، كما وجدوا أن أكثر من 21% من المجرمين قد اشتركوا في الحرب، وحوالي 85% منهم كانوا يعانون من اضطرابات عقلية، وكانت هذه الدراسة عبارة عن رد للاستعمار الفرنسي الذي اعتبر بأن الجزائري هو مجرم بالطبيعة، وقد أكد فرانس فانون سنة 1963 بأن المجرم الجزائري دوافعه وعنفه وجرائمه ليست من نتاج نظام جهازه العصبي أو ميزة خاصة لطبيعته، بل هي نتيجة مباشرة للوضعية الاستعمارية"[1].

---

[4] علي مانع، مرجع سابق، ص 173.
[1] نفس المرجع ، ص 174.

وبالتالي فإن للحرب التحريرية الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري بين (1954 و1962) دور كبير في انتشار العنف والجنوح والجريمة بشكل كبير داخل المجتمع الجزائري بسبب المعاناة الكبيرة التي صاحبت سبع سنوات ونصف من الحرب وتركت أثرا كبيرا على السكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.